تعزيز المناخ الاستثماري:

تتأهب المملكة لتصبح في مصاف الدول العشر الأولى الأكثر تنافسية في العالم، وبالتالي أكثر الأسواق الجاذبة للاستثمار الاستراتيجي.

وتقدم السمات الجغرافية الفريدة التي تتميز بها مزايا اقتصادية واضحة للمستثمرين مثل، إمدادات وفيرة من النفط والغاز، وبالتالي أسعار منخفضة للطاقة، وتوفر خطوط مواصلات عالية الكفاءة تربطها بالعالم الخارجي.

وللاستفادة من هذه المزايا الجغرافية فهي تسعى لأن تصبح عاصمة عالمية للطاقة، إذ إن الصناعات المتعلقة باكتشاف وإنتاج النفط الخام والمكثفات، والصناعات الأساسية للمواد البتروكيماوية، والخامات المعدنية والكهرباء والماء، كل ذلك حيوي للاقتصادين السعودي والعالمي. وأن تكون بالفعل مركز نشاط للنقل والخدمات اللوجستية بين الشرق والغرب، إذ إن الطرق وخطوط السكك الحديدية والخطوط الجوية تخلق قاعدة مستهلكين ممكنة لأكثر من ٢٥٠ مليون مستهلك يمكن الوصول إليهم جميعاً خلال ثلاث ساعات، وأن تحدث تحولاً في صناعاتها القائمة على المعرفة مثل الرعاية الصحية وعلوم الحياة والتعليم وتقنية المعلومات فإن هذه الصناعات محفزات ضرورية لتطور مستدام طويل الأجل. وأن تقيم البنى الأساسية الجديدة للاتصالات، وطرق النقل الجديدة، والتجمعات الصناعية على أحدث التقنيات وفرص التدريب الديناميكي والالتزام بكفاءات اقتصادية أكبر، كل هذه الأشياء وغيرها كثير سوف يأتي من خلال الاستثمار وتعزيز المناخ الاستثماري.

استخدام الفوائض المالية في تمويل الاستثمارات الضخمة:

تمتاز المملكة بتوفر فوائض مالية كبيرة لديها ناجمة عن الارتفاعات القياسية في أسعار النفط، ويرتبط استخدام هذه الفوائض بشكل ناجح ويعود بآثار إيجابية على الاقتصاد السعودي والمواطن بآن واحد بجملة إجراءات منها:

- خطة وطنية لتوظيف واستغلال الفوائض المالية.
- مشاركة القطاع الخاص في إدارة الاستثمار.

الإجراءات الداعمة للحرية الاقتصادية وتعزيز المناخ الاستثماري:

تتجسد الإجراءات الداعمة للحرية الاقتصادية وتعزيز المناخ الاستثماري في المملكة بالجوانب التالية:

- البيئة التنظيمية المتقدمة.
- الحوافز المالية السخية.
- استقرار العملة (من أكثر دول العالم استقراراً).

وقد أكد تقرير مؤشر درجة الحرية الاقتصادية الصادر في بداية العام ١٤٣١هـ عن (مؤسسة هريتدج فاونديشان) أن الاقتصاد السعودي شهد أداءً جيداً في حرية التجارة، والحرية المالية، مشيراً إلى أن البيئة التنظيمية الشاملة لتكوين المشاريع التجارية أصبحت أكثر تنظيماً وكفاءة، وبات النظام الضريبي قادراً على المنافسة، كما انخفضت الأعباء الضريبية الشاملة، إلى جانب أن الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية الأخيرة في القطاع المصرفي متواضعة نسبياً.

ووفق بيانات تقويم المؤشر حازت السياسة التجارية للاقتصاد السعودي على ٨٤,٦٪، والحرية المالية على درجة ٩٩,٦٪، وحرية العمل ٧٤,٤٪ وحرية الاستثمار ٤٩٪.

الحوافز المقدمة للاستثمار في القطاع الصناعي:

تقدم حكومة المملكة حوافز عدة لتشجيع الاستثمار ودعمه في القطاع الصناعي ومن هذه الحوافز[1]:

- القيمة الإيجارية تبدأ من ١ ريال/م٢ للأراضي الصناعية
- فرص استثمارية في مجالات صناعية، سكنية، تجارية، خدمية، تقنية.
- تسليم الأرض في المدن المتاحة خلال فترة وجيزة من تاريخ تقديم الطلب إلكترونياً عبر موقع الهيئة.
- مساحات ومواقع متعددة في جميع مناطق المملكة (مجموع مساحات المدن الصناعية الحالية والمستقبلية مليار متر مربع).
- قربها من الأسواق المحلية والدولية.

تعد أسعار الأراضي والخدمات التحتية من كهرباء ومياه وطاقة في المدن الصناعية داعمة للاستثمار الصناعي، حيث تبدأ أسعار الكهرباء من ١٢ هللة لكل كيلو وات، وأسعار المياه للاستخدام الصناعي من ١,٧ ريال لكل متر مكعب، وأسعار الطاقة ١٢,٥ هللة لكل لتر، وأسعار الأراضي تبدا بـ١ ريال لكل متر مربع كقيمة إيجارية للأراضي.

- بنية تحتية متكاملة وتطوير مستمر لمزيد من الخدمات (مياه، مدن ذكية، أمن صناعي، خدمات حكومية، مجمعات تجارية، مجمعات سكنية).
- تسهيلات مالية وقروض تصل إلى ٥٠٪ من تكلفة المشروع.
- إعفاء جمركي للمواد الخام.
- إعفاء جمركي للآلات والمعدات.
- التزام الدولة بتوصيل الخدمات الرئيسة كالطرق والكهرباء.

(١) انظر: موقع هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية **www.modon.gov.sa**.